موقف النحاة من توسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه في باب (كان وأخواتها)

أ.رشاد سبري
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة منتوري/ قسنطينة

الأصل في الجملة الاسمية أن تأتي على حسب ترتيبها الطبيعي، فإن كانت الجملة الاسمية مجردة من النواسخ كان الأصل في ترتيب أجزائها على النحو التالي:

المبتدأ + الخبر + معمول الخبر (إن وجد)

وإن كانت منسوخة كان ترتيبها الطبيعي كما يلي:

الفعل الناسخ + الاسم + الخبر + معمول الخبر (إن وجد)

لكن هذا الترتيب ليس ملتزما في كل الأحوال والظروف، فقد تجد على الجملة ظروف تستدعي تغيير هذا الترتيب جزئيا أو كليا ـ على سبيل الجواز أو الوجوب ـ بحسب أحوال الصيغة وظروف السياق والمقام.[1]

ولذا يعد ترتيب أجزاء الجملة من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحا؛ لأن المتكلم يعمد إلى ما حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس.[2]

فالكلمات كما يقول عبد القاهر الجرجاني: "تقتفي نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس".[3]

والترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى[4]، يقول عبد القاهر: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، و لا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان".[5]

وقال سيبويه : "... كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم".[6]

ونظرا لأهمية تقديم جزء من الجملة على آخر سياقيا ودلاليا، فقد أجاز النحويون تقدم الخبر على المبتدأ بشرط ألا يؤدي ذلك التقديم إلى لبس في بعض

الأحيان.[7]

أما بالنسبة لرتبة الخبر مع الأفعال الناسخة فلها أحكام مفصلة من حيث التقدم على الفعل الناسخ واسمه، أو توسطه بينهما، أو تأخره عنهما، كل ذلك له ثلاث حالات من الوجوب والجواز والامتناع.[8]

وما يهمني بالدرجة الأولى هو مسألة التوسط الجائز للخبر بين الفعل الناسخ واسمه، فقد اضطربت آراء النحاة القدماء في كثير من وجوه التوسط وأحكامه، إلى درجة التناقض حتى النحوي الواحد قد تتعارض أحكامه النظرية مع شواهده التطبيقية في موضع آخر. ومع ما يبدو من اتفاق بينهم في بعض الأحكام ، أو ما ينسب إليهم من اتفاق يجد المتتبع لتلك الأحكام في كتبهم أو في كتب نحاة آخرين ما ينكرها، بل قد تتعارض بعض أحكامهم وآرائهم مع أساليب قرآنية في غاية الوضوح.

مما يجعلني أؤكد بأن كثيرا من الأحكام النحوية التي ينسبها متأخروا النحاة لمتقدميهم فيها شيء كبير من عدم الدقة، وذلك لضعف استقراء تلك الآراء والأحكام في مظانها، والاعتماد على النقل الشفوي من نحوي إلى الذي يليه دون تمحيص أو تثبت.

كما أؤكد أيضا بأن النحاة ـ على جلال قدرهم وعظم جهدهم ـ بنوا بعض أحكامهم على استقراء ناقص للمادة اللغوية، وهم معذورون في بعض الأحيان، وذلك بسبب مشقة الإحاطة بكل ما ورد عن العرب من شعر ونثر، يقول الإمام الشافعي: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، و لا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي"[9].

ولكن يصعب التماس العذر لهم فيما خالفوا فيه ظاهر القرآن الكريم، أو القراءات الصحيحة.

ومن هنا كانت بعض الأحكام النحوية مشكوكا في عموميتها أو اطرادها

بحسب تعبيرهم، ولاسيما إذا وجد في القرآن أو الكلام العربي الفصيح ما يعارضها.

وسأدلل على صحة هذه الدعوى من خلال دراستي لمسألة توسط الخبر جوازا مع الأفعال الناسخة (كان وأخواتها). حيث أجاز النحويون توسيط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه، قال ابن يعيش في باب (كان) وأخواتها: "وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلا خلاف؛ لأن المقتضي لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلا، ولا مانع هناك"[10].

ويفهم من كلام ابن يعيش أن توسط الخبر هنا ـ ما لم يوجد مانع ـ جائز مطلقا في جميع أفعال هذا الباب، وعند جميع النحاة، وفي جميع صور الخبر، سواء أكان مفردا أم جملة أم شبه جملة.

إلا أن لبعض النحاة آراء مخالفة لهذا الإطلاق من عدة أوجه.

الأول: الاختلاف بين البصريين والكوفيين

فقد نسب أبو حيان وتبعه السيوطي القول بجواز توسط خبر (كان) إلى البصريين دون الكوفيين، قائلا : "والجائز نحو: كان قائماً زيدٌ، هذا مذهب البصريين، وسواء أكان مشتقا أم جامدا، وإذا كان المشتق مما يتحمل الضمير تحمله وهو خبر. ولا يجيز الكوفيون هذا، بل أجاز الكسائي: كان قائماً زيدٌ، على أن في (كان) ضمير الشأن، و(قائماً) خبر (كان)، و(زيدٌ) مرفوع بـــ (قائم) ولا يثنى ولا يجمع لرفعه الظاهر. وأجاز الفراء ذلك، على أن يكون (قائماً) خبر كان، و(زيدٌ) مرفوع بـــ (كان)، ولا يثنى عنده ولا يجمع".[11]

وقال السيوطي : "أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، قال تعالى:﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[12] وقال: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾.[13]

وقال الشاعر:

لا طيبَ للعيش مادامت منغصةً لذّاتُهَ، بادكار الموت والهرم

وقال:

فليس سواءً عالمٌ وجهولُ.

ومنعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه".[14]

ولي تحفظ على ما نسبه أبوحيان والسيوطي إلى الكوفيين من منعهم توسط خبر (كان) وأخواتها، ولهذا التحفظ أسباب منها:

1 ـ ورود ذلك التوسط في القرآن الكريم وكلام العرب كثيرا، بحيث لا يخفى ذلك على صغار المتعلمين، فضلا عن جهابذة الكوفة وأئمتها الأعلام المشهورين بتوسعهم في دائرتي السماع والقياس النحويين.

فلا يستقيم هذا المنع إذن مع تواتر النصوص بضده، ولا مع ما عرف عن الكوفيين من أنهم كانوا يبنون الأحكام النحوية على المسموع من كلام العرب، ولو كان شاهدا واحدا، ولو لم يعرف قائله[15] مع اشتهارهم بقلة التأويل. فكيف يردون أو يؤولون ما ورد في هذا من شواهد قرآنية صريحة لا تقبل التأويل!!

2 ـ مناقضة ذلك لما نص عليه ابن يعيش سلفا، من أن ذلك التوسط جائز عند النحاة بلا خلاف بينهم في ذلك، وعلل ذلك بوجود المقتضي، وانعدام المانع.

3 ـ مناقضة ذلك أيضا لما حكاه الأنباري على لسان البصريين مخاطبين الكوفيين بقولهم: "وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: (كان قائماً زيدٌ)، وإن كان قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره".[16]

فهذا النص يؤكد أيضا اتفاق الفريقين، البصريين و الكوفيين على جواز توسيط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها. وكان أبو البركات الأنباري أسبق من أبي حيان والسيوطي زمانا، وأقرب منهما إلى الكوفيين مكانا، وأكثر دراية وأوسع اطلاعا من غيره في قضايا ومسائل الخلاف والاتفاق بين الفريقين، وهو حجة في

هذا الأمر، وكتابه الإنصاف خير شاهد على ذلك. فنسبة منع توسط خبر (كان) وأخواتها إلى الكوفيين إذن غير دقيقة.

الوجه الثاني: استثناء بعض الأفعال من جواز التوسط

لم يجز بعض النحاة توسط خبر (مادام)، وبعضهم منع توسط خبر (ليس)، قال أبو حيان: "وأما توسيط خبر (ليس) فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك، وأما خبر (مادام) فكذلك. ووهم ابن معط في منع توسيط خبر (مادام)، ودعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر (ليس) ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها بـــ (ما).[17]

وقال ابن مالك : "وقد وقع في ذلك ابن معط ـ رحمه الله ـ فضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس) و(مادام)، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع.[18]

وقال الأزهري: "والصحيح الجواز من غير استثناء، وعليه قول الناظم :

وفي جميعها توسط الخبر أجز[19].....

الوجه الثالث: قصور التمثيل

على الرغم من إطلاق أكثر النحاة حكم جواز توسط الخبر، سواء كان مفردا أم جملة أم شبه جملة، فقد قصر سيبويه توسيط الخبر المفرد وشبه الجملة دون الجملة قائلا: "والتقديم هنا والتأخير فيما يكون ظرفا[20] أو يكون اسما، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي كثير، فمن ذلك قوله جل وعز: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[21]،وأهل الجفاء من العرب يقولون: وَلَمْ يَكُن كُفُواً لَّهُ أَحَدٌ، كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقرة[22]، وتابع ابن يعيش سيبويه في

حصر جواز التوسط على الخبر المفرد وشبه الجملة فقط.[23]

بل اقتصر كثير من النحاة في شواهدهم وأمثلتهم للتوسط الجائز على الخبر المفرد، دون الخبر الجملة وشبه الجملة.

قال المبرد: "و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله و يتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: كان زيدٌ أخاك، وكان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة، وتقول : كان القائمُ في الدار عبد الله، وكان الذي ضرب أخاه أخاك، وكذلك: ليس منطلقا زيدٌ".[24]

الوجه الرابع: حكم توسط الخبر الجملة:

أهمل أكثر النحويين ـ كما بينا قبل قليل ـ الإشارة إلى حكم توسط الخبر الجملة، اسمية كانت أم فعلية.

وقليل هم النحاة الذين تعرضوا لذلك، وقد اختلفت وجهة نظر هؤلاء القلة في حكم توسيط الخبر الجملة بين الفعل الناسخ واسمه على ثلاثة مذاهب[25]:

أولها: يجب تأخير الخبر الجملة مطلقا، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه، سواء أكانت اسمية، نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيدٌ يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمر به عمرٌو، ومستند المنع عدم سماعه، والقياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم أو توسط هذا النوع من الخبر الجملة.[26] ونسب ابن الخباز هذا الرأي للكوفيين.[27]

والمذهب الثاني: يجوز التقديم، والتوسيط، وذكر ابن السراج[28]: أنه القياس وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال في التقديم: أبوه قائمٌ كان زيد، وأن يقال في التوسيط: كان أبوه قائمٌ زيدٌ.

كما أجاز ذلك المحقق الرضي قائلا في هذا الباب: "وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها، والأصل الجواز.[29]

وصحح هذا المذهب ابن مالك[30]، قائلا : لأنه وإن لم يسمع مع (كان)،

فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمُّه مِنْ مُحاربٍ أبوه، ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهْ

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه: مبتدأ، وأمه: مبتدأ ثان، ومن محارب : خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة. فلو دخلت (كان) لساغ التقديم أيضا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه، والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه. قال : ويدل لجوازه مع (كان) تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[31]، ﴿وأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾.[32] وتقديم المعمول يؤذن تقديم العامل.

وممن صححوا هذا المذهب أيضا ابن هشام، إذ عرض لهذه المسألة عرضا سريعا مرجحا جواز التوسيط والتقديم، ومعللا ذلك بأمن اللبس، وعدم الاشتباه بين الجملتين الاسمية والفعلية، قائلا: "وإذا قلت: كان خلفك زيدٌ، جاز الوجهان، ولو قدرته فعلا ؛ لأن خبر (كان) يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية".[33]

ونسب ابن الخباز هذا المذهب إلى عموم البصريين.[34]

والمذهب الثالث: المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها، وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى عموم النحويين في ظاهر كلامه، إذ أشار إلى ذلك بقوله: "ولا يجوز عندهم ـ أي عند النحاة ـ (كان يقوم زيدٌ) على أن يكون خبرا مقدما، بل على أن يكون في (كان) ضمير الشأن، و(يقوم) في موضع الخبر على مذهب الفراء، و(زيدٌ) مرفوع بـــ (يقوم)، ولا يجوز عندهم تقدم (يقوم) على الفعل فتقول: (يقوم كان زيدٌ) على وجه من الوجوه".[35].

وصحح هذا المذهب ابن عصفور[36]، وقال: لأن الذي استقر في باب (كان) أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها من (كان يقوم زيدٌ) على أن يكون (يقوم) خبرا مقدمًا، فقلت: يقوم زيدٌ، لم يرجع إلى المبتدأ

والخبر.

وكلام ابن عصفور هنا وإن كان ظاهره الاعتدال وقوة الحجة، إلا أنه مردود باتفاق النحاة على جواز توسط خبر (كاد وأخواتها)، مع أنك لو أسقطتها هناك لم يرجع الكلام إلى المبتدأ والخبر.

وعلى هذا المذهب ـ الثالث ـ يجري كلام سيبويه ومتابعيه، مما يعني أن نسبة ابن الخباز المذهب الثاني إلى البصريين نسبة غير دقيقة.

قال سيبويه: "هذا باب الإضمار في (ليس) و (كان) كالإضمار في (إنَّ) إذا قلت: إنه من يأتنا نأته، وإنه أمةُ الله ذاهبةٌ." فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلقَ اللهُ مثله. فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل و لم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه... قال الشاعر، وهو حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كلَّ النَّوى تُلقي المساكينُ

فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلاّ الرفع في (كل)، ولكنه انتصب على تلقي. ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس)، وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول. وهذا لا يحسن، لو قلت: كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحا".[37]

وواضح من كلام سيبويه أنه يمنع توسيط الخبر الجملة بين الفعل الناسخ واسمه، سواء كان مع المعمول أم بدونه، وإن ورد ذلك عن العرب حاول تأويله على وجه يخرجه من دائرة الاحتجاج، وذلك بجعل اسم (كان) أو (ليس) ضمير شأن محذوفا، والجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل الظاهر بعده هي خبر الفعل الناسخ.

وقد أكد سيبويه هذا التوجيه في موضع آخر قائلا: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه، وليس قالها زيدٌ. هذا كلُّه سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله

على أن في (ليس) إضمارًا".[38]

ومع أن سيبويه يقرر أن ما أثبته من شواهد وأمثلة تدل على جواز مجيء خبر الفعل الناسخ متوسطا ولو كان جملة فعلية جاء مسموعا عن العرب، إلاّ أنه يخرجها على تقدير ضمير الشأن فاصلاً بين الفعل الناسخ وفعل جملة الخبر المتوسط، ليمنع أن يلي فعلٌ فعلا بحسب زعم بعضهم.

ولنا أن نتساءل: ما فائدة السماع وما جدواه إذن؟ إذا كانت شواهده تؤول تأويلا متعسفا، وتحمل على غير وجهها الظاهري القريب المفهوم، إلى أوجه تخيُّليَّة بعيدة عن منطق اللغة، ومجافية لطبيعتها، بدون تحقيق أي فائدة لغوية أو معنوية، أو إزالة لبس من وراء ذلك التأويل.

وقد قرر النحاة قاعدة أصولية ذهبية هي أن: ما لا يفتقر إلى تقدير أولى بالإتباع مما يفتقر إلى تقدير.[39]

ولكن بعض النحاة مولعون بإتباع كل وجه يحتاج إلى تقدير، جريا وراء مشاق التأويل، وتعسفات التقدير.

ولقد أثلج صدري ما قاله الأستاذ عباس حسن في هذا السياق، منتقدا على النحاة تشددهم في تأويل النصوص الفصيحة قائلا: "وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة، تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم فماذا يفعلون؟ لجأوا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالقلة ونحوها، فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء، تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها، يتناولونها بالتأويل النافر، والتمحل البعيد، كي تساير قاعدتهم، وتساوق مذهبهم، وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع".[40]

وقد احتج مانعو توسيط الخبر الجملة بقولهم: "ومستند المنع عدم سماعه، والقياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم أو

توسط هذا النوع من الخبر الجملة".

وأنا أتفق معهم في عدم ورود السماع ـ بحسب علمي ـ بما يدل على جوازه، وذلك إن كان الخبر متقدما على الناسخ واسمه، سواء كان الخبر جملة اسمية أم فعلية، أو كان الخبر المتوسط جملة اسمية. أما إذا كان الخبر المتوسط جملة فعلية فقد ورد السماع به كثيرا، ورأينا نماذج من ذلك عند سيبويه.

وأنا مورد هنا بعضا مما استطعت جمعه من شواهد دالة على صحة توسط الخبر الجملة الفعلية بين الناسخ واسمه من آيات الكتاب العزيز وأبيات الشعر العربي الفصيح.

أولا: الآيات القرآنية الواردة في هذا الشأن

1- قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[41].

وترتيبها الأصلي والله أعلم: وإن كان إعراضهم كبُر عليك.

فتوسط الخبر الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي (كبر) وفاعله الضمير المستتر بين الفعل الناسخ (كان) واسمه الظاهر (إعراضهم). وقد عاد الضمير المستتر في جملة الخبر على الاسم المتأخر عنه لفظا المتقدم عليه رتبة، وذلك جائز عند النحاة.[42]

2- قوله تعالى: ﴿ما كان يغني عنهم من الله من شيء﴾[43].

وترتيبها الطبيعي: ما كان شيءٌ يغني عنهم من الله.

3- وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[44].

وترتيبها الطبيعي : كانت رسلهم تأتيهم بالبينات.

4- وقوله: ﴿قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَّأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[45].

وترتيبها الطبيعي : أو لم تك رسلكم تأتيكم بالبينات.

5- وقوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[46].

وترتيبها الطبيعي: فلم يك إيمانهم ينفعهم.

6- وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً﴾[47].

والأصل في الترتيب: كان سفيهنا يقولُ...

ثانيا : الشواهد الشعرية

أما الشعر الدال على جواز التوسط فكثير جدا، وسأكتفي بإيراد ما يفي بالحاجة منه.

1- من ذلك قول امرئ القيس في (كان):

فإن تك قد ساءتك مني خليقةٌ فسلي ثيابي من ثيابك تنسلي[48]

والأصل في ترتيبها: فإن تك خليقة قد ساءتك مني.

2- وقول زهير:

كما قد كان عوّدهم أبوهُ إذا أزمتْهُم يوما أزومُ[49]

وترتيب الجملة الأصلي: ... كان أبوه عوَّدَهُمْ.

3- وقول لبيد بن ربيعة العامري:

أو لم تكن تدري نوارُ بأنني وصّالُ عقْد حبائل جذَّامُها[50]

وترتيب الجملة الأصلي: أو لم تكن نوارُ تدري...

4- وقول الكميت بن معروف:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتُكم ليعلمُ ربي أن بيتي واسعُ[51]

وترتيب الجملة في الأصل هكذا: لئن تك بيوتكم قد ضاقت عليكم.

5- وقول الأعشى في (أصبح):

فأصبح ينفضُ الغمرات عنه ويربط جأشه سلب حديدُ[52]

والترتيب الأصلي: فأصبح سلبٌ حديدٌ ينفضُ الغمرات عنه...

6- وقول امرئ القيس في التوسط مع (أضحى):

فأضحى يَسحُّ الماءُ عن كل فيقةٍ يحور الضباب في صفاصف بيض[53]

وأصل ترتيبها: فأضحى الماء يسح عن كل فيقة.

7- وقول الأعشى مع (ظلّ):

ظلّ يذوذ عن مريرته هوًى له من الفؤاد وجَلْ[54]

وترتيب الجملة الأصلي: ظل هوًى له يذوذ عن مريرته...

8- وقوله أيضا في التوسط مع (بات):

..... فبات بتلك يضربه الجليدُ[55]

9- وقول حميد الأرقط في التوسط مع (ليس):

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كلّ النوى تُلقي المساكين[56]

والأصل في ترتيب أجزاء الجملة: وليس المساكين تُلقي كلّ النوى.

وقد سبقت الإشارة إلى رأي سيبويه في هذا البيت، وأنه يرفض أن يكون فيه أي تقديم أو تأخير بين اسم (ليس) وخبرها، وإن كان يجيز تقدم معمول الخبر على الخبر فقط، وبقاء ما عدا ذلك في موضعه الطبيعي.

إلا أن هناك من النحاة من رأى أن في هذا البيت تقديما وتأخيرا، قال الأشموني: "وبهذا البيت أصبح من أجاز تقدم معمول الخبر مع تقدم الخبر"[57]، يعني توسطهما بين الفعل الناسخ واسمه. "فيصح كون (المساكين) اسم (ليس)، و(تلقي) خبرها".[58]

10- ومنه قول الحارث بن حلزة اليشكري:

ليس ينجي مُوائلا من حذار رأسُ طود وحرّة رجلاءُ[59]

والأصل في الترتيب: ليس رأس طود ينجي موائلا من حذار...

11- وقول طرفة بن العبد:

والإثمُ داء ليس يُرجى بُرؤه والبرُّ برءٌ ليس فيه مطلبُ[60]

والترتيب الطبيعي لأجزاء جملة الشاهد: ليس برؤه يُرجى.

12- وقول النابغة الذبياني:

يهدي كتائب خضرًا، ليس يعصمُها إلاّ ابتدارٌ إلى موت بإلجام[61]

والأصل في ترتيب الشاهد: ليس ابتدار يعصمها.

أما ما جاء في ذلك التوسط عن العرب نثرًا، فيتمثل فيما أثبته سيبويه عنهم مسموعا بالفصل بالخبر الجملة الفعلية بين (ليس) واسمها. وتقدمت الإشارة إليه في موضعه. بالإضافة إلى ما رواه عنهم في (ظل)، وذلك قولهم: (ظل يُفرِّسُها السَّبُعُ ويُؤكِّلُها)[62] أي: ظل السبع يفرسها ويؤكلها، إذا أكثر ذلك فيها. فما رأي هؤلاء النحاة سواء المنكرون لجواز التوسط بحجة عدم السماع بما يدل على جوازه، والمجيزون بدليل القياس على تقدم خبر المبتدأ.

ما رأيهم جميعا بهذه النصوص القرآنية والشعرية والنثرية؟ أيتأولونها كما صنع سيبويه بتقدير ضمير شأن؟ أم يشكون في صحتها؟ أم ماذا؟

إن الأولى إتباع ما جاء في القرآن ولو كان مخالفا لرأي النحاة.

ولقد نقل الشاطبي عن ابن مالك كلاما له صلة مباشرة بهذا السياق، هو في غاية الروعة والإنصاف، وذلك قوله: "من التعويل على اللفظة الواحدة، تأتي في القرآن، ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة. وربما رجّح ذلك بأبيات مشهورة".[63]

ذلك أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأي فيه الاستشهاد النحوي والبلاغي، من غير نظر إلى قلة أو كثرة. وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد أو الشاهدين مما سمع عن العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى، وليس مقبولاً منهم أن يلجأوا معه إلى التأويل، وإن كانوا في هذا أخف من إخوانهم البصريين.[64]

فمن هذا ندرك أن كثيرا من أحكام النحاة وقواعدهم ينقصها الدقة أحيانا، وبعض آخر يحتاج إلى تصويب، وبعضها ينقصه الشاهد كدليل لغوي محسوس، فلا بد من التنقيب عنه، إضافة إلى ذلك الاضطراب والتناقض في الحكم الواحد

والقضية الواحدة، حتى لو كانت تلك القضية من البدهيات التي لا تقبل الاختلاف.

وخلاصة القول : أن توسيط خبر (كان وأخواتها) جائز ، سواء أكان الخبر مفردا أم جملة أم شبه جملة، مهما اختلفت آراء النحاة في ذلك وتباينت، لورود ذلك التوسيط في أساليب القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، وما ورد به السماع فهو أولى بالإتباع.

الهوامش

1 ـ تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص109.

2 ـ خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984، ص88.

3 ـ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق د.ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، ص102.

4 ـ عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، 1970، ص80.

5 ـ الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 148.

6 ـ سيبوية: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط3، بدون تاريخ، 34/1.

7 ـ ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1985، 229/1.

8 ـ أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 1168/3- 1173.

9 ـ المواهب الفتحية 17/1 عن: عباس حسن: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، مطبعة العالم العربي بالقاهرة، 1951، ص30. وينظر: ابن فارس: الصاحبي، ط 4، بيروت 1964، 47/1.

10 ـ ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت 114/7، وينظر: أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط4، 1995، ص135.

11 ـ أبو حيان: الارتشاف 1168/3-1169، 1195، 948/2.

12 ـ سورة الروم: 47.

13 ـ سورة البقرة: 177.

14 ـ السيوطي: جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 1/371-372.

15 ـ ينظر: عباس حسن: رأي في بعض الأصول ص34، 35، 49. والسيوطي: الاقتراح، حيدر أباد الدكن، ط1 ، 1959هـ، ص 84 ، وهمع الهوامع 1/152.

16 ـ أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1961، 1/69.وينظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982، 1/407.

17 ـ أبو حيان: الارتشاف، 3/1169.

18 ـ ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمان السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1990، 1/349.

19 ـ خالد الأزهري: شرح التصريح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1/242.

20 ـ يطلق النحاة القدماء مصطلح "الظرف" على شبه الجملة بقسميه: الظرف والجار مع المجرور، من باب إطلاق الجزء على الكل. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1/206، والسيوطي: الهمع 2/160.

21 ـ سورة الإخلاص: 4.

22 ـ سيبويه: الكتاب 1/56.

23 ـ ابن يعيش: شرح المفصل: 7/113-115.

24 ـ المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 87/4، 88، وينظر ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، 218/1-222، وابن عقيل: شرح الألفية، 272/1-278، والسيوطي: الهمع 371/1-373.

25 ـ السيوطي: الهمع 374/1-375، وأبو حيان: الارتشاف 1172/3.

26 ـ عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط5، 569/1.

27 ـ أبو حيان: الارتشاف 1172/3.

28 ـ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، 88/1-89.

29 ـ الرضي، رضي الدين الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د.أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون تاريخ، 198/4.

30 ـ ابن مالك: شرح التسهيل، 355/1.

31 ـ سورة سبأ: 40.

32 ـ سورة الأعراف: 177.

33 ـ ابن هشام: المغني 613/2.

34 ـ أبو حيان: الارتشاف 1172/3-1173.

35 ـ أبو حيان: الارتشاف 1196/3.

36 ـ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل، العراق، 1972، 391/1.

37 ـ سيبويه : الكتاب69/1-70. وينظر: المبرد: المقتضب، 99/4-100، وابن عقيل: شرح الألفية 284/1-288. والصبان: الحاشية، دار الفكر 239/1.

38 ـ سيبويه: الكتاب 147/1.

39 ـ ينظر: الأنباري: أسرار العربية ص175، وابن مالك: شرح التسهيل 22/2-23.

40ـ عباس حسن: رأي في بعض الأصول ص37.

41ـ سورة الأنعام: 35.

42ـ ينظر: الأنباري: الإنصاف 1/68-70، وابن عقيل: شرح الألفية 1/229، وعباس حسن: النحو الوافي 1/207، والأشموني 1/226.

43ـ سورة يوسف: 68.

44ـ سورة غافر: 22.

45ـ سورة غافر: 50.

46ـ سورة غافر: 85.

47ـ سورة الجن: 4.

48ـ الزوزني: شرح المعلقات السبع، ص23.

49ـ زهير بن أبي سلمى: الديوان، ص105.

50ـ الزوزني: شرح المعلقات السبع، ص242.

51ـ الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 1/66، 2/130، وينظر: الأزهري: التصريح 2/414، الصبان، 4/30.

52ـ الأعشى، ميمون بن قيس: الديوان،تحقيق فوزي عطوى،دار صعب، بيروت، 1980، ص39.

53ـ امرؤ القيس: الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص96.

54ـ الأعشى: الديوان، ص59.

55ـ الأعشى: الديوان، ص38.

56ـ سيبويه: الكتاب 1/70، والأشموني: شرح الألفية 1/192.

57ـ الأشموني: شرح الألفية 1/192.

58ـ الصبان: الحاشية 1/239.

59 ـ الزوزني: شرح المعلقات السبع، ص200.

60 ـ طرفة بن العبد: الديوان، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ، ص12.

61 ـ النابغة الذبياني: الديوان، دار كرم، دمشق، بدون تاريخ، ص105.

62 ـ الشاطبي: شرح الألفية... نقلا عن عباس حسن: رأي في بعض الأصول ص45.

63 ـ عباس حسن: السابق ص49.

64 ـ سيبويه: الكتاب 64/4.